مصطلح "لا يترك" عند أئمة النقد دراسة استقرائية تطبيقية

مشعل بن محمد بن حريث العنزي
أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم والآداب بالقريات ـ جامعة الجوف

(تاريخ الاستلام: 30-09-2024؛ **تاريخ القبول:** 07-10-2024)

مستخلص البحث: مصطلح "لا يترك" عند أئمة النقد دراسة استقرائية تطبيقية، وأما أهداف البحث فهي: بيان أهمية علم الجرح والتعديل، ومنزلته بين علوم الحديث المتنوعة، لهذا سعى الباحث إلى حصر الرواة الذين قيل فيهم لفظ: "لا يترك"، وتوضيح مدلوله من خلال دراسة أحوالهم، وقد اقتضت طبيعة البحث أن أسلك المنهج الاستقرائي النقدي، وتمثلت الإشكالية في: دراسة الرواة الذين قيل فيهم مصطلح: "لا يترك". ومن أبرز النتائج: أهمية دراسة مصطلحات علماء الحديث في تعديل وتجريح الرواة لمعرفة مقاصدهم من تلك المصطلحات، وبيان مناهجهم في استعمالها. كما تبين استخدام مصطلح: "لا يترك" من عدد من الأئمة النقاد كيحيى القطان، وابن معين، وابن عدي، والحاكم، وغيرهم لكنها تكررت على لسان الدراقطني، والذهبي. وتبين من الدراسة أن النقاد استعملوا هذه العبارة لمعان متعددة، كما أنها وردت عندهم مجردة ومقترنة بوصف معها. لذلك يوصي البحث بضرورة الاهتمام بألفاظ النقاد في الجرح والتعديل وتوضيحها وبيان القرائن الدالة على معانيها، من خلال الدراسة التطبيقية للوصول إلى معانيها التي أرادها الأئمة النقاد.

كلمات مفتاحية: لا يترك ـ الجرح والتعديل – أئمة النقد ـ المتجاذبة.

***

A critical Study of the terminology “Do not Leave” as Used by Narrators

Meshal Ben Mohammed Ben Heareeth Alanazi
Assistant Professor، Department of Islamic Studies، College of Science and Arts-Qurayat، Jouf University

(**Received:** 30-09-2024; **Accepted:** 07-10-2024)

Abstract: The study aims to uncover the circumstances in which the expression “do not leave” was uttered. It seeks to explore the art of prophetic discourse, on Al-Jarh wal-Ta’deel, and analysis of terminology scholars have used when evaluating and comparing narratives. The study focuses on the narrators who have used the term “do not leave,” emphasizing the relevance and significance of Al-Jarh wal-Ta’deel within contemporary sciences which is the research’s problem. The researcher adopted a critical inductive approach. The study provides valuable insights into the terminology used by modern scholars when modifying and criticizing narrators and at the same time shedding light on their intentions behind such a language and approaches. The phrase “do not leave” was employed by several influential imams, including Yahya al-Kattan, son Moeen, Ahmad bin Saleh, son Adi, and the ruler, with Darkatani and gold accentuating its significance. The study reveals that critics used this phrase in diverse contexts and offered various interpretations and associated descriptions. Ultimately, the research advocates for a comprehensive examination of critics’ language in Al-Jarh wal-Ta’deel, with a focus on elucidating their meaning providing empirical evidence through applied studies to discern the intended significance.

Keywords: Do not leave - Al-Jarh wal-Ta’deel - considered - writing own speech - significance.

(*) للمراسلة:
د. مشعل بن محمد بن حريث العنزي، أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية في كلية العلوم والآداب بالقريات - جامعة الجوف
البريد الإلكتروني: Mmha1396@gmail.com

(*) **Corresponding Author**:
Dr. Meshal Ben Mohammed Ben Heareeth Alanazi, Assistant Professor, Department of Islamic Studies, College of Science and Arts-Qurayat, Jouf University
E-mail: Mmha1396@gmail.com

DOI: 10.12816/0062089

1 المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا وحبيبنا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن دراسة أقوال نقاد الحديث وعلمائه، مما يجلي ويظهر تلك الجهود العظيمة لعلماء الأمة في خدمة السنة المطهرة، فبجمع ودراسة أقوالهم وألفاظهم، وحصرها وموازنتها، وتتبع آرائهم في الرجال من خلال كتب الجرح والتعديل والعلل والسؤالات والتواريخ يظهر لنا مقصودهم من تلك الألفاظ والعبارات. وذلك مسلك في غاية الأهمية لضبط تلك المصطلحات وفهم مراد النقاد منها، والموازنة بين مدلولاتها عندهم.

ولقد اعتنى العلماء والباحثون في السنة النبوية بتتبع أقوال النقاد وجمع مصطلحاتهم في الحكم على الرواة، وبيان معانيها ومناهج الأئمة النقاد في حكمهم على الرواة والأحاديث.

كما أن مثل هذه الدراسات هي من الأهمية بمكان خاصة تلك التي اعتنت بدراسة ألفاظ ومصطلحات الأئمة المحتملة للجرح والتعديل، فقد جاء عن المحدثين ألفاظ توحي بعدالة الراوي وقد يراد منها تجريحه، وأخرى توحي بجرحه ولا يقصد منها ذلك، وقد تنوعت أسباب الأئمة في اختلاف تلك الإطلاقات، فبعضهم أراد منها جرح الراوي، وبعضهم أرد بيان عدالته، لذا كان لدراسة مثل هذه الألفاظ المتجاذبة في الجرح والتعديل أهمية كبيرة في قبول حديث الراوي أو رده، بل في معرفة ضبطه وعدالته وبالتالي ثقته من عدمها.

لذا جاءت هذه الدارسة لبيان دلالة مصطلح: "لا يترك" عند المحدثين من خلال الدراسة التطبيقية للرواة الذين قيل فيهم هذا المصطلح، رغبة في الإسهام في خدمة هذا العلم، وبيان معناه عند كل إمام قاله، من خلال دراسة تراجم هؤلاء الرواة وموازنة أقوال النقاد فيهم.

1-1 أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. عظم ومكانة فن الحديث النبوي، وأهمية العناية بعلم الجرح والتعديل للذب عن السنة النبوية.
2. توضيح ألفاظ الجرح والتعديل المتجاذبة والوقوف على تطبيق الأئمة على الرواة مما يزيد في الملكة النقدية للباحث المتخصص.
3. أهمية دراسة ألفاظ ومصطلحات الأئمة في الحكم على الرجال، تطبيقا وموازنة.

2-1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان ما يلي:

1. بيان أهمية ومكانة علم الجرح والتعديل، ومنزلته بين علوم الحديث المتنوعة.
2. حصر الرواة الموصوفين بمصطلح: "لا يترك"، ودراسة أحوالهم.
3. توضيح مدلول مصطلح "لا يترك"، وبيان أوجه إطلاقاته عند الأئمة.

3-1 الدراسات السابقة:

بعد البحث وقفت على الدراسات التالية:

1. (الرواة الذين قال فيهم الدار قطني "لا يترك") للدكتورة مها سليمان محمد الحاج، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمنهور، العدد (7)، الجزء الأول 2022م. درست فيه الباحثة مصطلح "لا يترك" عند الدار قطني، وبينت مراده منه، من خلال المقارنة بأقوال النقاد في الرواة الذين قال فيهم هذا المصطلح، وقد درست الباحثة ترجمة خمسة رواة قال فيهم الدار قطني هذا المصطلح لكن فاتها راو حكى ابن حجر عند الدراقطني قوله فيه[1]، كما أنها أضافت ترجمة علي بن زيد بن جدعان والصحيح أن الدار قطني لم يقل فيه لا يترك إنما قال: " أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين"[2]. كما أن دراستها اقتصرت على من قال فيهم الدار قطني هذا المصطلح وهذه الدراسة شملت جميع من قيل فيهم هذا المصطلح.
2. (ألفاظ الجرح والتعديل المحتملة ودلالاتها عند المحدثين، دراسة تحليلية مقارنة للمصطلحات التالية: "غير متهم"، "لم يكن يعرف من الحديث شيئا"، "هو في نفسه ثقة"، "أحاديثه صحاح"، "لا يترك") للباحثة عائشة بنت فهيد بن بادي الخمسان، بحث منشور في مجلة الدراية التي تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، العدد (23)، ديسمبر 2023م، وهذه الدراسة جاءت للكشف عن غوامض بعض ألفاظ الجرح والتعديل المحتملة لأكثر من معنى، لتوضيح مراد الأئمة ومقاصدهم في إطلاقها، من خلال القرائن الموضحة لذلك، لكنها اقتصرت على دراسة ثلاثة أمثلة كلها عند الإمام الدارقطني فقط، كما أنها لم تعتن بدراسة أحوال الرواة وجمع أقوال العلماء فيهم، بل اقتصرت على عدد يسير منهم، بل إنها في الراوي الثاني اقتصرت على كلام الحافظ المزي فقط دون ذكر لأقوال غيره من النقاد أو العلماء مما يكون له أثر في توضيح المراد من هذا المصطلح، وهو ما

(1) وهو محمد بن الحسن الشيباني، تمت دراسته في هذا البحث برقم (14).

(2) في المطبوع من سؤالات البرقاني (ص52): "لا يترك". وصوابه: "لا يزال". من تهذيب الكمال، للمزي، (439/20)؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، (323/7). وأشار إلى ترجمته في تهذيب التهذيب محقق سؤالات البرقاني.

تسعى هذه الدراسة لبيانه عبر الدراسة التطبيقية على الرواة الذين قيلت فيهم.

3. (مصطلح لا يترك) عند الإمام الدراقطني دراسة وتطبيقا للدكتور/ أحمد عيد أحمد العطفي، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الاجتماعية – قسم الدراسات الإسلامية – جاكرتا الحكومية –بإندونيسيا العدد رقم (4)، نوفمبر 2018م، وتناولت الدراسة بيان مراد الدارقطني من هذا المصطلح من خلال تفسير الأئمة من بعده، مع المقارنة بأقوال النقاد في الراوي، وخلصت الدراسة إلى تفاوت الرواة ممن أطلق عليهم هذا المصطلح إلى مراتب ثلاثة: صالح الحديث في الجملة، ولين الحديث، والضعيف ضعفا محتملا مما لا يترك حديثه بالكلية، واقتصرت الدراسة على رواة ذكر فيهم المصطلح مجردا وفيه راو واحد فقط، ورواة اقترن المصطلح بوصف وذكر فيه أربعة من الرواة، وهو ما يختلف عن دراستي المقدمة من تنوع المباحث، وكثرة عدد الرواة المترجم لهم.

1-4 منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي النقدي، وذلك وفق الخطوات التالية:

1. حصرت أسماء الرواة الذين قال فيهم العلماء: "لا يترك" من كتب الجرح والتعديل ومصنفاته.
2. جعلت لتراجم الرواة أرقاما متسلسلة لتوضيح عددهم.
3. ذكرت اسم الراوي، ثم عقبت بنقل النص الذي قاله الإمام الذي ذكر هذا المصطلح في الراوي.
4. ثم ذكرت ترجمة مختصرة للراوي ذكرت فيها اسمه ونسبه، وبعضا من شيوخه وتلاميذه.
5. بينت أقوال النقاد في الراوي للوصول لحكم واضح فيه.
6. حكمت على الراوي من خلال دراسة أقوال النقاد فيه.
7. ختمت دراسة الرواة ببيان مصطلح: "لا يترك" ومقصود الإمام الذي نص عليه في هذا الراوي.

1-5 خطة البحث:

وقد كان البحث في مقدمة وقسمين وخاتمة.

القسم الأول: الدراسة النظرية، وتتناول ما يلي:

المبحث الأول: أهمية دراسة أقوال وألفاظ أئمة الحديث ومدلولاتها في الحكم على الرواة.

المبحث الثاني: مفهوم الترك عند المحدثين.

المبحث الثالث: صفة من تقبل روايته ومن يترك من الرواة.

المبحث الرابع: دلالة مصطلح (لا يترك) في استعمال الأئمة وتطبيقاتهم.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية، وتتناول ما يلي:

المبحث الأول: من قيل فيه: (لا يُتْرك) مجردا.

المبحث الثاني: من قيل فيه: (لا يُتْرك) مقرونا بوصف يفيد التعديل.

المبحث الثالث: من قيل فيه: (لا يُتْرك) مقرونا بوصف يفيد الجرح.

ثم ختمت بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته، ثم ذيلته بفهرس المراجع والمصادر.

القسم الأول: الدراسة النظرية، وتتناول ما يلي:

المبحث الأول: أهمية دراسة أقوال وألفاظ أئمة الحديث ومدلولاتها في الحكم على الرواة:

امتاز المسلمون عن غيرهم من الأمم بعلوم نقد النصوص والأخبار وتقويمها، وبرز في ذلك علماء وأئمة نقاد قام هؤلاء الجهابذة بنقد وتمحيص الأخبار والآثار، ودراسة أحوال نقلتها، وبذلوا في سبيل ذلك الغالي والنفيس فبينوا درجة الأحاديث، وفرقوا بين صحيحها وضعيفها، وحكموا على رواتها بما هم أهله فتميزا بوضع قواعد لعلم الجرح والتعديل، ساهمت في أحكامهم على الرواة والأحاديث؛ صيانة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وحماية لجناب الدين ومصادره، وبلغت عنايتهم بأقوال النقاد وألفاظهم في تعديل وجرح الرواة إلى ضبط ألفاظهم وترتيبها وبيان معانيها، وصنفوا فيها المؤلفات والكتب، ورحلوا في سبيل تحصيلها لأصقاع الدنيا، واجتهدوا في بيانها وشرحها، ومع هذا ما زلنا في حاجة لدراسة ما أطلق من ألفاظ في تراجم رواة الحديث للوصول لمعانيها وبيان ما غمض منها، يقول الذَّهَبِي: "نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه ومقاصِدَه بعباراتِه الكثيرة"[1].

لذا نجد الإمام السَّخَاوِيّ في فتح المُغِيث يوصي من طالع كتب الجرح والتعديل وظفر بألفاظ كثيرة في الرجال أن يعتني بها، ويحاول إلحاقها بالمرتبة المناسبة لها، مع شرح معانيها، فمن يقف على عبارات العلماء يستطيع فهم مقاصدهم ومعرفة عباراتهم، وقد ذكر أن شيخه ابن حَجَر كان يتمنى فعل ذلك لكنه لم يتيسر له[2].

ففهم هذه الألفاظ وبيان مدلولاتها تحتاج إلى عناية واهتمام ودراسة تطبيقية لها، وهي من الأهمية بمكان

(1) الموقظة في علم الحديث، للذهبي، (ص82).

(2) فتح المغيث، للسخاوي، (2/114). بتصرف يسير.

لتأثيرها في الحكم على الأحاديث والذي يعتمد على دراسة أحوال رجال الإسناد، والحكم عليهم، وبيان درجاتهم، يقول المُعَلِّمي: "صيغ الجرح والتعديل، كثيراً ما تطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح ومعرفة ذلك؛ تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر"[1].

المبحث الثاني: مفهوم الترك عند المحدثين.

إن مما يعين القارئ على فهم الدراسة التمهيد ببيان مفهوم "الترك"، وحقيقة "الحديث المتروك".

الترك في اللغة: يعود اللفظ في أصله الاشتقاقي إلى مادة "تَرَكَ"، " التَّرْكُ ودعك الشيء، تركه يتركه تركا وتركة الرجل الميت: ما يتركه من التراث المتروك، والتريكة التي تترك فلا تتزوج"[2].

المتروك في الاصطلاح، قال ابن حجر: "والقسم الثاني من أقسام المردود، وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب، هو: المتروك". [3]، وقال السيوطي: "وراويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة يسمى المتروك".[4]

وعليه: فإن ترك حديث الراوي عند المحدثين له أسباب متعددة، ودوافع كثيرة، منها كذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو كثرة أغلاطه ووهمه في حديثه، وقد يكون السبب هو فسق الراوي.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "ثَلَاثَة لَا يحمل عَنْهُم الرجل الْمُتَّهم بِالْكَذِبِ، وَالرجل كثيرا الْوَهم والغلط، وَرجل صَاحب هوى يَدْعُو إِلَى بِدعَة"[5]. وكان ابن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط[6].

بل حكى الثوري أنه ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك[7]

وكان مالك بن أنس يقول: "لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ سِوى ذَلِكَ، لَا يُؤْخَذُ مِنْ: سَفِيهٍ مُعْلِنٍ بِالسَّفَهِ، وَإِنْ كَانَ أَرْوَى النَّاسِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ كَذَّابٍ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ، إِذَا جُرِّبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُتَّهَمُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَوَاهُ، وَلَا مِنْ شَيْخٍ لَهُ فَضْلٌ وَعِبَادَةٌ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يُحَدِّثُ بِهِ"[8].

فمما سبق يتضح لنا أن مفهوم ترك حديث الراوي عند المحدثين كان له أسباب إما لكذبه، أو اتهامه بالكذب كما أن من أسباب الترك -أيضا- كثرة الغلط والوهم في حديث الراوي، وكذلك إن كان سفيها، أو فاسقا فهو من أسباب ترك حديثه. فيتبين لنا أن مفهوم الترك لدى المحدثين متعلق بتحقق أسبابه، وأحيانا يكون تركا لكل حديث هذا الراوي إن ثبت كذبه أو اتهم بالكذب، وأحيانا يكون لبعض إن كانت بعض مروياته ثبت غلطه فيها وتحقق للمحدثين مخالفته لغيره من الثقات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث المتروك، والحديث المطروح هما بمعنى واحد على التحقيق، قال السَّخَاوِيُّ: "يقع في كلامهم "المطروح" وهو غير الموضوع جزما، وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا، وعرفه بأنه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع، ثم قال: قال شيخنا: وهو المتروك في التحقيق، يعني الذي زاده في نخبته وتوضيحها، وعرفه بالمتهم راويه بالكذب". [9]، ومع كون الذهبي أثبتا نوعا مستقلا إلا أنه مثل له بأحاديث المتروكين، قال الذهبي بعد أن عرف المطروح وذكر له أمثلة من الرواة: "وأشباهُ ذلك من المتروكين والهَلْكَى، وبعضهم أفضل من بعض". [10]

المبحث الثالث: صفة من تقبل روايته ومن يترك من الرواة

"أجمع جماهير أهل الحديث على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته: أن يكون عدلًا، ضابطًا لما يرويه وهو من كان مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظًا غير مغفلٍ، حافظًا إن حدث من حفظه ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه[11].

وجاء في أقوال المحدثين ما يفسر ويبين من يقبل حديثه من الرواة ومن يترك، يقول عبد الرحمن بن مهدي: "المحدثون ثلاثة: رجلٌ حافظٌ متقنٌ فهذا لا يختلف فيه، والآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك، فلو ترك هذا لذهب حديث الناس، والآخر يهم والغالب عليه الوهم؛ فهذا يترك حديثه"[12].

(1) مقدمة تحقيقه الفوائد المجموعة، للشوكاني، (ص9).
(2) لسان العرب، لابن منظور، (10/405).
(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر (ص158).
(4) تدريب الراوي، للسيوطي، (1/280).
(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (3/218).
(6) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، (ص143).
(7) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، (ص143).
(8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره، (ص185).
(9) فتح المغيث، للسخاوي، (1/335).
(10) الموقظة، للذهبي، (ص35).
(11) معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص105).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/38).

كما جاء عن يعقوب بن سُفيان أنه قال: "سمعتُ أحمد بن صالح وذكر مسلمة بن علي قال: لا يُترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال: فلانٌ ضعيفٌ. قال: فأما أن نقول: فلانٌ متروكٌ، فلا إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه"[1].

وحكى جمع من العلماء أن هذا منهج الأئمة من المحدثين، قال الحافظ ابن رجب عند كلامه عن رواية أحمد عن الضعفاء: "والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطؤهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عمن دونهم في الضعف مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه. وكذلك كان أبو زرعة يفعل"[2]. فالراوي الذي يغلب على حديثه الصحة ولا يقع منه إلا الوهم القليل فإنه لا يترك حديثه، بل يروى عنه ويقبل منه.

وعلامة ذلك كما يقول ابن مهدي: "قلت لشعبة: من الذي يُتْرك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين ما لم يعرف من المعروفين من الرواية، أو أكثر الغلط، أو تمادى في غلطٍ مجتمعٍ عليه، فلم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو يتهم بكَذب، أما سوى من وصفت فأروي عنهم"[3]

المبحث الرابع: دلالة مصطلح (لا يترك) في استعمال الأئمة وتطبيقاتهم.

أطلق العلماء مصطلح (لا يترك) على عدد من الرواة، فنجد أن الإمام يحيى بن سعيد القطان هو أول من نُقل عنه إطلاق هذا المصطلح، وقد أطلقه على راو ثقة هو عبد العزيز بن أبي رواد، وقال عنه أنه: "ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه"[4]. فمعنى إطلاقه هو نفي ترك حديثه لرأي أخطأ فيه يخص مذهبه.

ثم نجد بعده الإمام يحيى بن معين قد أطلق هذا المصطلح على راو ضعيف وبين أنه ممن يكتب حديثه ولا يترك [5]، فليس ضعفه مانعا من الاعتبار بحديثه.

وورد هذا المصطلح في أثناء حديث الإمام أحمد بن صالح المصري عن راو متروك وبين أن الراوي لا يترك إلا إذا أجمع العلماء على تركه. [6]

كما استعمل الحافظ ابن عدي هذا المصطلح في ترجمته لبعض الرواة الضعاف وتبين أن معنى قوله لا يترك أنهم مع ضعفهم فإن مروياتهم تصلح للاعتبار. [7]

وتنوعت دلالة هذا اللفظ لدى الإمام الدارقطني، كما أنه ممن أكثر من استخدامه حيث ورد عنده في خمسة رواة، فقد استعمله في ثلاثة رواة ثقات لكن درجة ثقتهم لا تبلغ درجة الإتقان، بل أحدهم يعد صدوقا فمثل هؤلاء يرى الدار قطني أنهم لا يترك حديثهم. [8]

كما استعمله الدار قطني في راويين ضعيفين وهما ممن يعتبر بحديثيهما. [9]

وجاء هذا المصطلح على لسان الإمام الحاكم في راو ثقة جليل القدر قال عنه: ومثله لا يترك، لكونه شيخا جليل القدر في الحديث والفقه معاً، ثقةً في حديثه ومن هذا حاله فلا يترك. [10] وهو ظاهر في تعديل هذا الراوي.

واستعمل الذهبي هذا اللفظ في ترجمة راو ثقة، وثقه جمع من أهل العلم وبين أنه لا يضره تضعيف من ضعفه بلا حجة [11]. كما أنه استعمله في ثلاثة رواة ضعاف لهم أوهام لكن حديثهم يكتب ويعتبر به. [12]

فيتبين من استعمال العلماء لمصطلح (لا يترك) أنه قد تنوع استعمالهم له، وقد ورد عندهم في وصف رواة ثقات لتأكيد ثقتهم، وأن ما نقل فيهم من جرح لا يضر لأنه بلا حجة .

كما أنهم استخدموه في رواة وصفوا بالصدق ولم يبلغوا درجة الثقة لبعض الغلط الوارد في بعض مروياتهم.

ووصف بعض النقاد بهذا المصطلح بعض الرواة الضعفاء لكن ضعفهم غير شديد، بل هم ممن يكتب حديثهم ويعتبر به.

وسيأتي تفصيل أحوال الرواة في الدراسة التطبيقية بإذن الله في القسم الثاني من هذا البحث.

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، (2/191).
(2) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (1/386).
(3) الضعفاء الكبير، للعقيلي (1/ 106)
(4) الجرح والتعديل، للرازي، (5/394).
(5) الجرح والتعديل، للرازي، (324/8).
(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، (191/2).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (436/4).
(8) سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص55).
(9) الإيثار بمعرفة رواة الآثار، لابن حجر، (ص163)؛ وتعجيل المنفعة، لابن حجر، (176/2)؛ وفي سؤالات البرقاني (ص63): قال أبو الحسن: وعندي لا يستحق الترك.
(10) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (4/ 173).
(11) ميزان الاعتدال، للذهبي، (5/1).
(12) المغني في الضعفاء، للذهبي، (207/1).

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية، وتتناول ما يلي:

المبحث الأول: من قيل فيه: (لا يُتْرك) مجردا.

أبـانُ بـنُ إسـحاقَ الأَسَـديُّ، الكُوفـيُّ، النَّحْـويُّ. قـال الذهبـي فـي الميـزان: " لا يتـرك"[1].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هـو: أبـانُ بـنُ إسـحاقَ الأَسَديُّ، الكُوفـيُّ، النَّحْـويُّ. روى عـن: الصبـاح بـن محمـد بـن أبـي حـازم البجلـي الأحمسـي.

وروى عنـه: أبـو أسـامة حمـاد بـن أسـامة، وعبـد الله بـن نميـر، وعيسـى بـن يونـس، وغيرهـم.

قـال ابـن معيـن: ليـس بـه بـأس[2]. وقـال العجلـي: ثقـة[3]. وذكـره ابـن حبـان فـي ثقاتـه[4]. لكـن قـال أبـو الفتـح الأزدي: متـروك[5]. وعلـق الذهبـي علـى قـول الأزدي، فقـال: لا يتـرك، فقـد وثقـه العجلـي، وأبـو الفتـح يسـرف فـي الجـرح، ولـه مصنـف كبيـر إلـى الغايـة فـي المجروحيـن، جمـع فأوعـى، وجـرح خلقـا بنفسـه لـم يسـبقه أحـد إلـى التكلـم فيهـم، وهـو المتكلـم فيـه[6]. وقـال الذهبـي: فيـه ليـن [7]، وقـال أيضـا: متـروك [8]، وقـال ابـن حجـر: ثقـة تكلـم فيـه الأزدي بلا حجـة[9].

الخلاصـة: فـي حالـه أنـه ثقـة، فمعنـى كلام الذهبـي لا يتـرك، أي: أنـه ثقـة، وثقـه جمـع مـن أهـل العلـم، وأمـا مـا جـاء عـن الأزدي فيـه فهـو تشـدد لا حجـة عليـه، وقـول الذهبي متـروك هـو يشـير إلـى كلام الأزدي إذ أنكـر عليـه تشـدده وجرحـه دون دليـل، وقـد بيَّـن ذلـك بقولـه: أبـان بـن إسـحاق عـن الصبـاح وعنـه يعلـى بـن عبيـد متـروك قالـه أبـو الفتـح الأزدي. [10]، وقـول الذهبـي: فيـه لين هـو تنزيـل للـراوي عـن درجـة الثقـة مـن غيـر حجـة، والجـرح لا يقبـل إلا مفسـرا، ولـم أقـف علـى أحـد ليـن حديثـه غيـره.

إسـحاقُ بـنُ مُحمّـدِ بـنِ إسْـماعيلَ بـنِ أَبِـي فَـرْوَةَ، قـال الدَّارَقُطْنِـيّ: "لا يتـرك"(11).

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هـو: إسـحاقُ بـنُ مُحمّـدِ بـنِ إسْـماعيلَ بـن عبـد الله بـنِ أَبِـي فَـرْوَةَ، أَبُـو يَعقـوبَ الفَـرْويُّ، هَـذِه النِّسْـبَة إلـى الجـد الأعلـى[12].

سـمع مـن: مالـك بْـن أنـس، وإبراهيـم بْـن سـعد الزُّهْـرِيّ، وإسـماعيل بْـن جعفـر بْـن أَبـي كثيـر، وغيرهـم.

ورَوَى عَنـه: البخـاري، ومُحَمَّـد بْـن إسْـمَاعِيل التِّرْمِـذِيّ، والذهلـي، وعلـي بْـن عَبْـد الْعَزِيـزِ البغـوي وغيرهـم.

قـال أَبُـو حاتـم: كان صدوقـا، ولكـن ذهـب بصـره، فربمـا لُقّـن، وكتبـه صحيحـة[13]. وقـال ابـن حبـان: يغـرب ويتفرد[14]. وقال النسائي: ليس بثقة[15].

وقـال السـاجي: فيـه ليـن[16]. وقـال العقيلـي: جـاء عـن مالـك بأحاديـث كثيـرة لا يتابـع عليهـا[17]. وَقَـال الدارقطنـي: ضعيـف وقـد روى عنـه البخـاري ويوبخونـه فـي هـذا[18]. وقـال الذهبـي: صـدوق فـي الجملـة، صاحـب حديـث[19].

قـال أبـو الوليـد: فيحتمـل عنـدي أنـه يتهـم لكثـرة خطئـه بقلـة التحـري والله أعلـم[20].

فإسـحاق صـدوق فـي مجمـل حالـه قبـل ذهـاب بصـره لأنـه صـار يقبـل التلقيـن فدخـل الوهـم والخطـأ فـي حديثـه ومـا روي عنـه مـن كتبـه فروايتـه صحيحـة. روى لـه التِّرْمِـذِيّ، وابـن ماجـه.

الخلاصـة: أن معنـى قـول الـدار قطنـي أنه لا يتـرك أي أن هـذا الـراوي صـدوق فـي مجمـل حالـه ولـه حديـث كثيـر كمـا قـال الذهبـي، ولـذا فلا تتـرك رواياتـه لمـا وجـد فـي بعضهـا مـن خطـأ خالـف فيـه ولـم يتابـع عليهـا.

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/5).
(2) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (1/80).
(3) معرفة الثقات، للعجلي (1/198).
(4) الثقات، لابن حبان (8/130).
(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (1/15).
(6) ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/5).
(7) الكاشف، للذهبي، (1/205).
(8) ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص11).
(9) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص86).
(10) المغني في الضعفاء، للذهبي، (1/6).
(11) ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/199).
(12) الأنساب، للسمعاني (10/202).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (2/233).
(14) الثقات، لابن حبان (8/114).
(15) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص18).
(16) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (1/248).
(17) الضعفاء الكبير، للعقيلي (1/ 106)
(18) سؤالات السهمي للدار قطني (ص213)
(19) ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/5).
(20) التعديل والتجريح، للباجي (1/ 377)

الزُبَيْرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بن أَبي خالد القرشي. قال الذهبي في الديوان: " لا يترك"[1].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: الزُبَيْرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بن أَبي خالد القرشي الأُمَوِي. رَوَى عَن: جدته رهيمة، وصفوان بْن سليم، وجعفر بْن مصعب، وغيرهم. رَوَى عَنه: عبد الله بْن المبارك، وأبو عامر العقدي، وغيرهم.

قال الميموني: قال أبو عبد الله: الزبير بن عبد الله، عن جعفر بن مصعب، لا نعرفهما جميعًا[2].

وقال ابن معين: يكتب حديثه[3]. وقال أبو حاتم: صالح الحديث[4]. وذكره ابن حبان في ثقاته[5]. وقال ابن عدي: وأحاديث زبير هذا منكرة المتن والإسناد، لا تروى إلاَّ من هذا الوجه[6]. قال الذهبي: ليس بحجة[7]. وقال في الميزان: ليس بذاك[8]. وحكى مغلطاي أن ابن خلفون ذكره في كتاب (الثقات)، وأن أبا محمد الدارمي خرج حديثه في (مسنده)[9]. وقال ابن حجر: مقبول[10].

فالراجح في حال الزبير أنه ممن يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج بما تفرد به.

الخلاصة: الخلاصة في الراوي الزبير: أن مقصود الذهبي بقوله: "لا يُترك": أي لا يُترك لما فيه من الضعف، فضعفه ليس بالشديد، وهو ممن يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج بما يتفرد به لنكارته.

مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ فَرْقَدٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ الشَّيْبَانِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الكُوْفِيُّ، صَاحِبُ أَبِي حَنِيْفَةَ. حكى ابن حجر عن الدَّارَقُطْنِيّ أنه قَالَ: "لا يترك"[11].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ فَرْقَدٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ الشَّيْبَانِيُّ.

رَوَى عَنْ: أَبِي حَنِيْفَةَ، وَمِسْعَرٍ، وَمَالِكِ بنِ مِغْوَلٍ، وَالأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكِ بنِ أَنَسٍ، وَآخَرُوْنَ.

روى عَنْهُ: الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بنُ حَفْصٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَعَمْرُو بنُ أَبِي عَمْرٍو الحَرَّانِيُّ، وغيرهم.

قال ابن معين: لَيْسَ بِشَيْءٍ[12]. وقال يَحْيَى: ضَعِيفٌ[13]. وقال أحمد: لَا أروي عَنهُ شَيْئًا[14].

وقال أحمد: " ليس بشَيْءٍ، ولاَ يكتب حديثه"[15]. وكذا قاله ابن شاهين[16].

وقال أيضا: مُحَمَّدٌ جَهْمِيٌّ كَذَّابٌ[17].وقال أَسَدَ بْنَ عَمْرٍو: كَذَّابٌ[18].وقال عمرو بن علي: ضعيف. وقال أبو داود: لا شيء لا يكتب حديثه. وقال ابن المديني: صدوق[19]، وَقَالَ النَّسَائِيّ: ضَعِيف فِي الحَدِيث[20].

وقال ابن حبان:" كَانَ مرجئا دَاعيا إِلَيْهِ ... كَانَ يروي عَن الثِّقَات ويهم فِيهَا فَلَمَّا فحش ذَلِك مِنْهُ اسْتحق تَركه من أجل كَثْرَة خطئه، لِأَنَّهُ كَانَ دَاعِيَة إِلَى مَذْهَبهم"[21]. وسئل البرقاني عنه الدار قطني فنقل تكذيب ابن معين وأحمد، وقال: "وعندي لا يستحق الترك"[22]. وقال الذهبي: لينه النسائي وغيره من قبل حفظه، كان من بحور العلم والفقه قويا في مالك[23].

يتبين من حاله أنه ضعيف، يهم ويخطئ ويكثر ذلك منه.

---

(1) ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص143).
(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره، (ص206).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/193).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/581).
(5) الثقات، لابن حبان (6/332).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/194).
(7) المغني في الضعفاء، للذهبي، (1/237).
(8) ميزان الاعتدال، للذهبي، (2/68).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، (5/44).
(10) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص214).
(11) الإيثار بمعرفة رواة الآثار، لابن حجر، (ص163)؛ وتعجيل المنفعة، لابن حجر، (176/2)؛ وفي سؤالات البرقاني (ص63): قال أبو الحسن: وعندي لا يستحق الترك.
(12) تاريخ ابن معين، للدوري (3/364).
(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (4/52)
(14) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (3/299).
(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (7/377).
(16) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص163).
(17) الضعفاء الكبير، للعقيلي (4/52)
(18) الضعفاء الكبير، للعقيلي (4/52)
(19) لسان الميزان ، لابن حجر، (5/121).
(20) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (3/50).
(21) المجروحين، لابن حبان، (2/275).
(22) سؤالات البرقاني للدار قطني، (ص63).
(23) ميزان الاعتدال، للذهبي، (3/513).

الخلاصة.

يتبين مما سبق أن قول الدارقطني في الراوي: "لا يُترك" لا يريد به عدم الترك مطلقاً؛ إذ قد يُعتبر بحديثه ما لم يُخالف، ولا سيما أنه ممن أكثر عن مالك وكان فيه قويا.

المبحث الثاني: من قيل فيه: (لا يُتْرك) مقرونا بوصف يفيد التعديل.

حَرْمَلَة بن يحيى التُّجِيْبِي. قال الحاكم: هو شيخ جليل القدر والمحل، في الحديث والفقه معاً، ومثله لا يترك[1].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: حَرْمَلَة بن يحيى بن عَبد اللَّهِ بْن حرملة بْن عِمْران بن قراد التُّجِيْبِي، وهذه النسبة إلى قبيلة تجيب[2].

روى عن: إدريس بْن يَحْيَى الخولاني، وعَبد اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، وعبد الله بْن وهب وغيرهم.

رَوَى عَنه: مسلم، وابن ماجه، وإبراهيم بْن أحمد بْن يَحْيَى، وأحمد بْن داود، وغيرهم.

وقال الدوري: سَمِعت يحيى يَقُول: كَانَ شيخ بِمصْر يُقَال لَهُ حَرْمَلَة وَكَانَ أعلم النَّاس بِابْن وهب وَذكر عَنهُ يحيى أَشْيَاء سمجة كرهت ذكرهَا.[3]

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الخليلي: إنما لم يخرج عنه البخاري لما يحكى عنه من المذهب[4].

وقال النسائي: حرملة بن يحيى ما أعلم به بأسا دخل مصر وهو مريض لم أكتب عنه. ([5])

ونقل مغلطاي عن العقيلي قوله: كان أعلم الناس بابن وهب وهو ثقة إن شاء الله تعالى، وذكره ابن حبان في جملة الثقات[6].

وقال ابن عدي: وحرملة روى عن ابن وهب، والشافعي ما لم يروه أحد. فأما ابن وهب فكان متواريا في دارهم، طُلب للقضاء فتوارى عندهم فسمع منه ما لم يسمعه أحد، فحديث ابن وهب: مَقْطوعه ومسنده وأصنافه ونسخهُ كلها عنده إلا ما ذكرت من هذين الحديثين[7]، قال ابن يونس: كان فقيها، ولم يكن بمصر أكتب عن ابن وهب منه. وقال الذهبي: وقال ابن عدي: سألت عبد الله بن محمد الفرهاذاني أن يحدثني عن حرملة، فقال: حرملة ضعيف. ([8])

وقال الحاكم: أهل مصر ليسوا عنه براضين، غير أنه شيخ جليل القدر والفقه جميعا، ومثله لا يترك إلا بجرح ظاهر[9]. وقال النووي: كان إماماً حافظاً للحديث والفقه، ويكفيه جلالة إكثار مسلم بن الحجاج عنه

في صحيحه[10]، وقال الذهبي: أحد الائمة الثقات، وراوية ابن وهب ... ولكثرة ما روى انفرد بغرائب ... قلت: يكفيه أن ابن معين قد أثنى عليه وهو أصغر من ابن معين[11]. وقال مغلطاي: وفي «الأعلام» لابن خلفون: حرملة هذا اختلف في عدالته: فوثقه قوم، وجرحه آخرون، ولم يكن بمصر أعلم منه بابن وهب[12]. وقال ابن حجر: صدوق[13].

والحاصل من حال حرملة أنه صدوق، حديثه حسن في غالب حاله، بل وثقه جمع من أهل العلم وصححوا حديثه عن ابن وهب لاختصاصه به، وأما ما كان بينه وبين أحمد بن صالح فبين سببه ابن عدي فقال: "وأما حمل أحمد بن صالح عليه فإن أحمد سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولدت بينهما العداوة من هذا فكان من يبدأ إذا دخل مصر بحرملة لا يحدثه أحمد بن صالح". وهذا السبب ليس سببا يقدح في ثقة حرملة لكنه مما لا يرضاه أهل العلم، ولعله سبب ما ذكره الدوري عن ابن معين.

وهذا واضح من تعديل بلديه ابن يونس له، ولعل ما وصفه ابن عدي من حاله هو أعدل الأقوال فليس في حديثه ما يوجب تضعيفه، بل هو دليل على ثقته رحمه الله.

الخلاصة: أن معنى قول الحاكم: ومثله لا يترك، لكونه شيخا جليل القدر في الحديث والفقه معاً، ثقةً في حديثه ومن هذا حاله فلا يترك.

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (4/ 173).
(2) الأنساب، للسمعاني، (3/19).
(3) تاريخ ابن معين، للدوري (2/105).
(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، (4/35).
(5) مشيخة النسائي، (175/72).
(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، (4/34).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (3/408).
(8) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (11/389).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، (4/35).
(10) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، (1/156).
(11) ميزان الاعتدال، للذهبي، (1/472).
(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، (4/35).
(13) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص156).

الرّبيع بن حبيب الرقاشي. قال الدَّارَ قُطْنِيّ: " بَصْري مُقّل يروي عن البصريين، لا يُتْرك"[1].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: الرّبيع بن حبيب الرقاشي، أبو سَلمَة الْحَنَفِيّ البَصْرِيّ. هَذِه النِّسْبَة إِلَى امْرَأَة اسْمهَا رقاش بنت قيس كثر أَوْلَادهَا فنسبوا إِلَيْهَا[2].

روى عن: الْحسَن البَصْرِيّ، وأبي جعفر مُحَمَّد بْن علي بْن الحسين، ومُحَمَّد بْن سيرين، وغيرهم.

ويروي عَنه: يحيى بْن سَعِيد القطان، وبهز بْن أسد، وأبو داود سُلَيْمان بْن داود الطيالسي، وغيرهم.[3].

قال أحمد: ما أرى به بأساً[4].

وقال ابن معين[5] وابن المديني[6] وأبو داود[7]: ثقة. وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9]. وحكاه الذهبي، وبين أن قول الدارقطني فيه: (لا يترك) ليس بتجريح له[10]. وقال ابن حجر: ثقة[11].

لكن ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة أبي سلمة الحنفي أنه هو الذي يروي عن نوفل بن عبد الملك، وحكى عن أحمد ويحيى توثيقه. وعن أبيه: أنه ليس بقوي. ثم قال: اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه من نوفل لا منه[12]. فتكون العهدة فيه على نوفل لا على الربيع.

كما أن يحيى بن سعيد القطان تكلم فيه، قال علي بن المديني سألت يحيى بن سعيد عن الربيع بن حبيب فقال: تعرف وتنكر - وقال بيده، قال علي قلت: نحو عمر بن الوليد؟ قال: هو نحوه[13]. لكن تعقب هذا الرأي ابن معين فقال: "الربيع بن حبيب ثقة، وعمر بن الوليد ثقة"، ثم قال أيضا: "لم يكن عامة مشايخ البصريين يسوون عند يحيى بن سعيد شيئاً "[14]. فالجرح من يحيى هنا لم يقبله المحدثون ووثقوا الربيع بن حبيب البصري.

لكن مع هذا فقد حصل خلط بين الربيع بن حبيب البصري، والربيع بن حبيب الكوفي عند بعضهم، مما جعل الحافظ المزي يترجمه تمييزا، ثم قال: والصواب التفريق[15]. وكذا حكاه ابن حجر[16].

فالحاصل من حال الربيع بن حبيب أنه ثقة كما حكم عليه عامة المحدثين ممن ترجمه.

الخلاصة: من الترجمة يتبين أن مقصود الدار قطني من قوله: لا يترك، أنه ليس تجريحا وقد بين الذهبي ذلك لأن الربيع بن حبيب كان مُقلا، لكنه ثقة تقبل روايته ولا يقبل تفرده.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ العتكي، قال يحيى بن سعيد القطان: "عبد العزيز بن أبي رواد ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه"[17].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ العَتكِي، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد[18].

حدث عن: سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ بن عُمَر، وَنَافِعٍ مولى ابن عُمَر، وَالضَّحَّاكِ بنِ مُزَاحِمٍ، وغيرهم.

حدث عنه: وَلَدُهُ؛ فَقِيْهُ مَكَّةَ عَبْدُ المَجِيْدِ بنُ أَبِي رَوَّادٍ، وَحُسَيْنٌ الجُعْفِيُّ، وَيَحْيَى القَطَّانُ، وغيرهم.

قال أحمد بن حنبل: رجل صَالح وَكَانَ مرجئا، وَلَيْسَ هُوَ فِي الثبت مثل غَيره[19]. وَقَالَ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ الطّائِفي:

(1) الضعفاء والمتروكين، للدار قطني، (2/ 153)
(2) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، (2/33).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/457).
(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 491).
(5) تاريخ ابن معين، للدوري (3/353).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/457).
(7) سؤالات الآجري لأبي داود، (ص260).
(8) الثقات، لابن حبان (6/299).
(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص86).
(10) ميزان الاعتدال، للذهبي، (2/40).
(11) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص206).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/457).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (3/457).
(14) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، (ص322).
(15) تهذيب الكمال، للمزي، (9/69).
(16) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (3/241).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/394).
(18) الأنساب، للسمعاني، (9/227).
(19) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (2/484).

كَانَ يَرَى الإِرْجَاءَ[1]. وقال ابن معين: ثقة[2]. وَقَالَ أَبُو حاتم: صدوق، ثقة في الحديث متعبد[3]. وقال العجلي: ثقة[4]. وَقَالَ النَّسَائي: ليس به بأس[5]. وقال ابن حبان: روى عبد الْعَزِيز عَن نَافِع عَن ابن عمر نُسْخَة مَوْضُوعَة لَا يحل ذكرهَا إِلَّا على سَبِيل الِاعْتِبَار[6]. لكن عقب ذلك ابن حبان أنه كَانَ يحدث بهَا توهما لَا تعمدًا. وحكى ابن عدي بعد أن ساق شيئا من رواياته أن: لعبد العزيز غير حديث وفي بعض رواياته ما، لاَ يُتَابَعُ عَلَيه[7]. وسئل عنه الدارقطني فقال: هو متوسِّطُ الحديثِ رُبما وَهِمَ في حديثِه[8]. وقال الحاكم: ثقة عابد مجتهد شريف النسب[9].

وقال الذهبي: صالح الحديث[10].وقال ابن حجر: صدوق عابد ربما وهم[11].

فالحاصل من حال عبد العزيز بن أبي رواد أنه صالح الحديث صدوق يعتبر به ولا يترك حديثه.

الخلاصة:

أن معنى قول يحيى بن سعيد عنه أنه: ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه. لأنه

ثقة في نفسه، لكن من جرّحه إنما جرحّه لمذهبه الذي كان يراه، لكنه صدوق صالح الحديث ممن يعتبر

بحديثه أما ما جاء من مناكير عنه، إنما أدخلت في حديثه كما حكى ذلك الذهبي في السير عن نسخة نافع[12].

المبحث الثالث: من قيل فيه: (لا يُتْرك) مقرونا بوصف يفيد الجرح.

خالد بنُ يَزِيْدَ الغَنَوِيُّ، قال الذهبي في المغني في الضعفاء: " له أوهام، لا يترك"[13].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: خالد بنُ يَزِيْدَ بنِ مُسْلِمٍ الغَنَوِيُّ البَصْرِيُّ، هَذِه النِّسْبَة إِلَى غَنِي بن أعصر وَقيل يعصر واسْمه مُنَبّه بن سعد بن قيس عيلان[14]. روى عنه: إبراهيم بن المُسْتَمِرِ العُرُوْقِيُّ. قال العقيلي: بصري الغالب على حديثه الوهم[15]. وقال الذهبي: له أوهام[16]. وقال أيضا: عِدَادُهُ فِي الضعفاء[17]. فالراجح من حاله أنه ضعيف له أوهام لكن لا يترك حديثه إنما يعتبر به.

الخلاصة: يظهر من حال هذا الراوي أن مقصود الذهبي من قوله: لا يترك. أي أنه يعتبر به.

سَعِيْدُ بن أَحْمَدَ النَّيْسَابُوْرِيُّ الصُّوْفِيُّ، العَيَّارِ. قال الذهبي: " ضعيف، لا يترك"[18].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: سَعِيْدُ بن أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ نُعَيْمِ بنِ إِشكَابَ النَّيْسَابُوْرِيُّ الصُّوْفِيُّ، سمع من: أبي طاهر مُحَمَّد بْن الفضل بْن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاق، وأبي بكر محمد بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْبَزَّازُ، وغيرهم.

حدث عنه: محمد بن الفضل الفراوي، وأبو المعالي محمد بن إسماعيل، وزاهر الشحامي، وطائفة.

وقال ابن طاهر: وكان يزعم أنه سمع من زاهر بْن أَحْمَدَ السرخسي «كتاب الأربعين» لمحمد بن أسلم، ورواه عنه. فذكر بعض أهل العلم أنه لم يسمع من زاهر شيئا، وخرج له البيهقي عدة أجزاء «فوائد لطاف» ولم يخرج له فيها عن زاهر شيئا[19].

وتعقب الخطيب ذلك وبين أن أبا طاهر وهم، وأن البيهقي خرج لسعيد عن زاهر في تلك الأجزاء.

---

(1) التاريخ الكبير، للبخاري، (6/22).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/394).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (5/394).
(4) معرفة الثقات، للعجلي (2/96).
(5) تهذيب الكمال، للمزي، (18/136).
(6) المجروحين، لابن حبان، (2/136).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (6/507).
(8) سؤالات السهمي للدار قطني، (ص257)
(9) المستدرك، للحاكم، (1/568).
(10) المغني في الضعفاء، للذهبي، (2/397).
(11) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص357).
(12) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (7/187).
(13) المغني في الضعفاء، للذهبي، (1/207).
(14) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، (2/392).
(15) الضعفاء الكبير، للعقيلي (2/ 16)
(16) ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص116).
(17) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (9/414).
(18) ديوان الضعفاء، للذهبي، (ص159).
(19) تاريخ بغداد، للخطيب، (21/89).

قال الذهبي: "الشيخ، العالم، الزاهد، المعمر"[1]، وقال أيضا: تكلم في بعض سماعه [2].

وقال مرة أخرى: صدوق إن شاء الله تعالى، مشهور تكلم في بعض سماعاته أبو صالح المؤذن، وطعن فيما روى عن بشر بن أحمد الاسفراييني خاصة[3]. لكن ذلك متعقب أيضا فإمكان لقيه له محتمل، ذلك أن العيار عاش ما يزيد عن مئة عام وبه قال الذهبي.

فالراجح في حاله أنه صدوق لكن تكلم في بعض سماعاته خاصة عن بشر بن أحمد.

الخلاصة: أن معنى قول الذهبي لا يترك أي أن هذا الراوي صدوق لكنه متكلم في بعض سماعه، فلا تترك رواياته التي ثبت سماعه فيها، أما ما لم يثبت سماعه فيتوقى.

سَعِيد بن الْمَرْزُبَان الْعَبْسِي. قال ابن عدي:" هو في جملة ضعفاء الكوفة، الذي يجمع حديثهم ولا يترك "[4].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: سَعِيد بن الْمَرْزُبَان الْعَبْسِي، أَبُو سَعْد الْبَقَّال، الكُوفِي الأَعور، مولى حُذَيْفَة بْن الْيَمَان.

روى عَن: أنس بْن مالك، وسَعِيد بن جبير، وأبي وائل شقيق بْن سلمة الأسدي، وخلق غيرهم.

رَوَى عنه: أَبُو أسامة حماد بْن أسامة، وسفيان الثوري، وسفيان بْن عُيَيْنَة، والأعمش، وغيرهم.

قال ابن سعد: كان قليل الحديث[5]. وقال ابن معين: لم يكن بثقة[6]. وقال مرة: ليس بشيء[7]. وقال أخرى: ضعيف[8]. وضعفه أيضا العجلي[9] والنسائي[10]. وقال الفلاس: ضعيف الحديث متروك[11]. وقال ابن أبي حاتم عن أَبي زُرْعَة: لين الحديث، مدلس. قلت: هو صدوق؟ قال: نعم، كان لا يكذب. وعن أبيه أبي حاتم: لا يحتج بحديثه[12]. وقَال البُخارِيُّ: منكر الحديث[13].

وقال ابن حبان عنه: كثير الوهم فاحش الخطأ[14]. وقال الساجي: صدوق فيه ضعف[15].

وَقال أبو أحمد بْن عدي: له من الحديث شيء صالح، وهو فِي جملة ضعفاء الكوفة الذين يجمع حديثهم ولا يترك[16]. وقال الدار قطني: متروك[17].

فالضعف في حال سعيد ظاهر، وهو ما حكم به عليه غالب العلماء.

الخلاصة: في الراوي سعيد بن المرزبان: "معنى قول ابن عدي لا يُترك حديثه أي: لا يُهمل مطلقاً لضعفه، بل له من الحديث ما يُعتبر به".

سَعِيد بن مسلمة بن هشام. قال ابن عدي: " أرجو أنه ممن لا يترك حديثه، ويحتمل في رواياته فإنها مقاربة "[18].

ترجمة الراوي والأقوال فيه: هو: سَعِيد بن مسلمة بن هشام بن عَبد المَلِك بن مروان الأموي الْقُرَشِيّ.

رَوَى عَن: جعفر بْن مُحَمَّدٍ الصادق، وهشام بْن عروة، وسَعِيد بْن بشير، وسُلَيْمان الأعمش، وغيرهم.

رَوَى عَنه: يحيى بْن بشير، وإِبْرَاهِيم بْن الْحَسَن، وهشام بْن عَبد المَلِك، وغيرهم.

قال ابن معين: لَيْسَ بِشَيْء[19]. وقَال البُخارِيُّ: منكر الحديث، في حديثه نظر[20].

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (9/414).
(2) المغني في الضعفاء، للذهبي، (1/260).
(3) ميزان الاعتدال، للذهبي، (2/140).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/436).
(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/339).
(6) تاريخ ابن معين، لابن محرز (1/62).
(7) تاريخ ابن معين، للدوري (4/40).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/432).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (1/404).
(10) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص52).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/432).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/62).
(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/432).
(14) المجروحين، لابن حبان، (1/317).
(15) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/79).
(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/436).
(17) سؤالات البرقاني للدار قطني، (ص32).
(18) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (4/428).
(19) تاريخ ابن معين، للدارمي (ص118).
(20) تهذيب الكمال، للمزي، (11/63).

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، هو ضعيف الحديث، منكر الحديث[1]. وقال النسائي[2]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[3]. لكنه عاد فذكره في المجروحين وقال: "منكر الحديث جدًّا، فاحش الخطأ في الأخبار"[4].

وقال ابن عدي: وعندي عن غير واحد عن سعيد ما وجدت فيها ما لم يتابع عليه غير ما ذكرت من حديث ذكر فيه أبي بكر وعمر وله عن الأعمش وغيره من الحديث ما لم أجد أنكر مما ذكرته وأرجو أنه ممن لا يترك حدثه ويحتمل في رواياته فإنها مقاربة ([5]).

وحكمه عند الدارقطني أنه ضعيف يعتبر به[6]، وابن حجر[7]: ضعيف.

فالحاصل من حاله أنه ضعيف، بل في رواياته ما يصل حد المنكر، أخطأ فيها سعيد.

الخلاصة: أن معنى قول ابن عدي أنه ممن لا يترك حديثه، لكونه مع ضعفه صدوق في نفسه لكنه أخطأ في بعض المرويات خطأ فاحشا أنكره عليه أهل العلم، لكنه كما قال ابن عدي: يحتمل في رواياته فإنها مقاربة. لذا حكم عليه أنه ممن يعتبر به، ويدل على ذلك سبر الإمام ابن عدي لمروياته حيث نقل له بعض المرويات التي أنكرت عليه، ثم قال: ولسعيد عن إسماعيل بن أمية نسخة (وجدت) فيها ما لم يتابع عليه

وله عن الأعمش وغيره من الحديث ما لم أجد أنكر مما ذكرته. ثم بعد هذا قال عنه ابن عدي أنه ممن لا يترك حديثه. فالحاصل أن معنى قوله لا يترك أنه مع ضعفه فإن مروياته تصلح للاعتبار.

عَفِيفُ بْنُ سَالِمٍ الْمَوْصِلِيُّ. قال الدَّارَقُطْنِيّ: "ربما أخطأ، لا يترك"[8].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: عَفِيفُ بْنُ سَالِمٍ الْمَوْصِلِيُّ. البَجَلِي مولاهم، أَبُو عَمْرو الْفَقِيه.

رَوَى عَن: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشَرِيك بْن عَبْد الله، وشعبة بْن الحجاج، وغيرهم.

رَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بْن عبد الله الهروي، وحرب بن محمد، وسعدان بن نصر، وغيرهم.

قال ابن معين: ثقة[9]. وكذا قاله يعقوب [10]، وأبو داود[11]، وأبو حاتم، لكنه زاد: لا بأس به[12].

وَقَال ابن خراش: صدوق من خيار الناس[13]. كما ذكره ابن حبان في ثقاته[14]. وقال الدارقطني: ربما أخطأ. لا يترك. ووضح معنى ذلك الخطيب فقال: يعني لا يُترك الرواية عنه[15].وقال الذهبي: مشهور صالح الحديث[16]. وقال ابن حجر: صدوق[17]. فالحاصل من حاله أنه ثقة، لكنه قد يخطئ.

الخلاصة: معنى قول الدارقطني: "ربما أخطأ "لا يتُرك" أي: لا تتُرك الرواية عنه، فهو ثقة لكن لا يبلغ حد الإتقان.

قَابُوس بن أبي ظَبْيَانَ. قال البَرْقانِيّ: سألت الدَّارَقُطْنِيّ عنه فقال: "ضعيفٌ، ولكن لا يُتْرَكُ"[18].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: قَابُوس بن أبي ظَبْيَانَ، هذه النسبة إلى جنب قبيلة من اليمن[19]، الكُوفيُّ.

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/67).
(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص53).
(3) الثقات، لابن حبان (6/374).
(4) المجروحين، لابن حبان، (8/403).
(5) الكامل في الضعفاء، لابن عدي، (3/379).
(6) الضعفاء والمتروكين، للدار قطني، (3/ 138)
(7) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص241).
(8) سؤالات البرقاني للدار قطني، (ص55).
(9) تاريخ ابن معين، للدوري (4/411).
(10) تاريخ بغداد، للخطيب، (12/309).
(11) تهذيب الكمال، للمزي، (20/180).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/29).
(13) تاريخ بغداد، للخطيب، (12/309).
(14) الثقات، لابن حبان (8/523).
(15) تاريخ بغداد، للخطيب، (12/309).
(16) ميزان الاعتدال، للذهبي، (3/84).
(17) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص394).
(18) سؤالات البرقاني للدار قطني، (ص58).
(19) الأنساب، للسمعاني، (3/342).

روى عن: أبيه أبي ظبيان وغيره. ورَوَى عَنه: سفيان الثوري، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهم.

قال ابن سعد في طبقاته: فيه ضعف لا يحتج به[1]. وقال ابن معين: ثِقَة[2].

وقال أيضا: ثقة جائز الحديث إلا أن ابْن أَبي ليلى جلده الحد[3]. وقال مرة: ضَعِيف الحَدِيث[4]. وسأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال: "ضعيف الحديث، ليس يكتب حديثه ولا يحتج به"[5]. وقال ابن المديني: كان ضعيفًا في الحديث[6]. وَقَال النَّسَائي: ليس بالقوي[7]. وقال العجلي: لَا بَأْس بِهِ[8]. وقال يعقوب بن سُفيان: ثقةٌ[9]. وقال ابن حبان: " كَانَ رَدِيء الْحِفْظ يتفرد عَن أَبِيه بِمَا لَا أصل لَهُ، رُبمَا رفع الْمَرَاسِيل وَأسْندَ الْمَوْقُوف. كَانَ يحيى بن معِين شَدِيد الْحمل"[10]. وقال ابن عدي: أحاديثه متقاربة وأرجو أنه لا بأس به[11]. وقال الذهبي: قال أحمد: وليس بذاك لم يكن من النقد الجيد ([12])، وقال ابن حجر: فيه لين[13].

فالحاصل من حاله أنه لين الحديث، يقبل في المتابعات، وهو مع ضعفه إلا أنه صدوق في نفسه، أي هو من أهل الصدق، لكنه ضعيف الضبط رديء الحفظ. كما قال ابن القطان عنه: " قابوس ضعيف عندهم وربما ترك بعضهم حديثه، ولا يدفع عن صدق، وإنما كان قد افترى على رجل فحُدَّ، فكَسَد لذلك"[14].

الخلاصة: من دراسة حاله يتبين لنا أن معنى قول الدار قطني: لا يترك، فمع كونه رَدِيء الْحِفْظ يتفرد عَن أَبِيه بِمَا لَا أصل لَهُ، فلا يُترك حديثه لضعف شديد فيه، بل يقبل في المتابعات والشواهد. والله أعلم.

الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ. قال مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ: سَمِعْتُ يَحْيَى بن مَعِين قَالَ: "الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ ضَعِيفٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، لَا يُتْرَكُ"[15].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ، اليماني الأبناوي.

رَوَى عَن: عَمْرو بْن شعيب، وطاووس بْن كيسان، ومجاهد بْن جبر، وغيرهم.

رَوَى عَنه: سفيان الثوري، وعبد اللَّه بْن المبارك، وعبد الرزاق ابن همام، وغيرهم.

قال القطان: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطا منه في عطاء[16]. وقال أحمد: لَا يسوى حَدِيثه شَيْئاً، مُضْطَرب الحَدِيث[17]. وقال ابن معين: كان رجلا صالحا في نفسه وفي الحديث ليس بذاك[18]. وَقَال إسحاق بْن منصور[19] ومعاوية بْن صالح[20]، وابن أبي مريم[21] عن ابن مَعِين: ضعيف. زاد معاوية: يكتب حديثه ولا يترك. أما ابن أبي مريم فزاد: ليس بشَيْءٍ، وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: ضعيف، وقال: سألت أبى وأبا زرعة عن المثنى بن الصباح فقالا لين الحديث، وقال أبى: يروى عن عطاء ما لم يرو عنه أحد وهو ضعيف. [22]

وَقَال التِّرْمِذِيّ: يضعف في الحديث[23]. وَقَال النَّسَائي[24] وابن الْجُنَيْد[25]: متروك الْحَدِيث، وَقَال الجوزجاني: لا يقنع بحديثه[26].قال ابن حجر: ضعيف اختلط بآخره وكان عابدا[27].

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (6/339).
(2) تاريخ ابن معين، للدوري (3/274).
(3) تهذيب الكمال، للمزي، (23/329).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (1/389).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (7/145).
(6) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، للبلخي، (2/ 309).
(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص88).
(8) معرفة الثقات، للعجلي (2/209).
(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، (3/145).
(10) المجروحين، لابن حبان، (2/216).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (7/176).
(12) ميزان الاعتدال، للذهبي، (5/445).
(13) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص494).
(14) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي، (5/ 81).
(15) الضعفاء الكبير، للعقيلي (4/294)
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/324).
(17) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (2/298).
(18) الضعفاء الكبير، للعقيلي (4/249)
(19) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/324).
(20) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (8/169).
(21) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (8/169).
(22) الجرح والتعديل، للرازي، (8/324).
(23) الجامع الصحيح، للترمذي، (4/18)ح(1399).
(24) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص98).
(25) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (3/34).
(26) أحوال الرجال، للجوزجاني، (ص250).
(27) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص519).

مما سبق يتبن أن الجمهور على تضعيفه بسبب سوء حفظه واضطرابه مع أنه كان عابدًا صالحًا، واضطرابه خاصةً في حديث عمرو بن شعيب وعطاء، فقد خلط بينهما، وليس ذلك في كل مروياته عن عمرو وعطاء، بل إنه قد ضبط بعضها كما قال ابن عدي: لَهُ حديث صالح عَنْ عَمْرو بْن شعيب عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جده ويروي عن عطاء بن أبي رباح عداد وقد ضعفه الأئمة المتقدمون والضعف على حديثه بين[1]. لذا فهو ممن يكتب حديثه ويعتبر به.

الخلاصة: مما سبق يمكن أن نقول لا يُترك أي: لا يُترك حديثه مطلقاً للاتفاق على ضعفه وإنما يُكتب حديثه عن عمرو بن شعيب للاعتبار به، دون غيره، والله أعلم.

مسلَمَة بن عُلَيّ الخُشَني، نقل يعقوب الفسوي أن أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ ذَكَرَ مَسْلَمَةَ بْنَ عَلِيٍّ. وقَالَ: "لَا يُتْرَكُ حَدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ"[2].

ترجمة الراوي والأقوال فيه:

هو: مَسلَمَة بن عَلِيّ بن خَلف الخُشَنِي [3]، أبو سعيدٍ الشَّامي الدِّمَشْقِي البَلَاطِي.

رَوَى عَن: إبراهيم بْن أَبي عبلة، والأَوزاعِيّ، وابْن جُرَيْج، والأعمش وابْن لَهِيعَة، وغيرهم.

رَوَى عَنه: بقية بْن الوليد، وعَبد الله بْن صَالِح، وسَعِيد بْن أَبي مريم، وعبد الله بْن عبد الحكم، وغيرهم.

قال الدوري: عن يحيى[4]، وأبو حاتم عن دحيم[5]: لَيْسَ بِشَيْء.

وقال البخاري[6] وأبو زرعة[7]: منكر الحديث.

وقال أبو داود: كان غير ثقة ولا مأمون[8]. وقال الجوزجاني: ضعيف، حديثه متروك[9].

وَقَال النَّسَائي[10]، والدارقطني، والأزدي: مَتْرُوك الحَدِيث[11]. وَحكى ابْن حبان أنه: "كَانَ مِمَّن يقلب الأسانيد ويروي عَنِ الثقات ما ليس عَنْدهم ولا من حديثهم، فلما فحش ذلك بطل الاحتجاج بِهِ"[12]. وقال الساجي: ضعيف جدا[13].

وَقَال ابْن يونس: لم يكن عَنْدهم بذاك في الحديث[14]، وقال ابن حجر: متروك[15]. فمن ترجمته نجد الأئمة أجمعوا على ضعفه، بل أوصلوه لمنكر الحديث والمتروك فضعفه شديد جداً.

الخلاصة: إن سياق الإمام أحمد بن صالح جاء بعد ذكر مسلمة بن علي، ثم وضح متى يُترك حديث الراوي، ولعله يريد أن يبين أنه متروك الحديث، والراوي لا يكون متروك الحديث إلا أن يجتمع الجميع على تركه، وهذا ظاهر في أقوال الأئمة في مسلمة بن علي، فقد أوصلوه إلى حد الترك، والله أعلم.

2 الخاتمة

توصل البحث إلى بعض النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

1. أهمية دراسة مصطلحات وألفاظ علماء الحديث في تعديل وتجريح الرواة، لمعرفة مقاصدهم من تلك المصطلحات، وبيان مناهجهم في استعمالها.
2. استخدم مصطلح: "لا يترك" عدد من الأئمة وهم: يحيى القطان، وابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وابن عدي، والحاكم، لكنها تكررت على لسان الدراقطني، والذهبي.
3. اشتمل البحث على دراسة (15) راويا ممن قيل فيهم هذا المصطلح.
4. تبين من الدراسة التطبيقية أن النقاد استعملوا هذه العبارة لمعان متعددة، كما أنها وردت عنهم مجردة ومقترنة بوصف معها.
5. اتضح من خلال دراسة أحوال الرجال الذين قيلت فيهم أن النقاد استخدموها في رجال ثقات وأن هذا اللفظ في حقهم لا يعد تجريحا، إنما لتأكيد ثقتهم وأن ما نقل فيهم من جرح لا حجة له أو لا يضر في قبول حديثهم، وجاء هذا في (5) خمسة رواة في البحث.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (8/172).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان، (2/191).
(3) الأنساب، للسمعاني، (5/139).
(4) تاريخ ابن معين، للدوري (4/450).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/268).
(6) التاريخ الكبير، للبخاري، (7/388).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (8/268).
(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/147).
(9) أحوال الرجال، للجوزجاني، (ص282).
(10) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص97).
(11) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (3/120).
(12) المجروحين، لابن حبان، (3/33).
(13) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (10/147).
(14) تاريخ ابن يونس، (2/232).
(15) تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص531).

6. كما أطلق هذا المصطلح على (3) ثلاثة رواة ممن وصف بأنه صدوق لم يبلغ درجة الثقة لكونهم ممن وهم وأخطأ في بعض مروياتهم لكن ذلك لا يؤثر على قبول بقية مروياتهم.
7. ووصف بهذا المصطلح أيضا (6) ست رواة ضعفاء لكن ضعفهم غير شديد، بل هم ممن يعتبر بحديثه ولا يترك. ووصف راو واحد بأنه ممن يكتب حديث ولا يقبل تفرده.

هذا وإن من أبرز التوصيات:

- الاهتمام بألفاظ النقاد في الجرح والتعديل وتوضيحها وبيان القرائن الدالة على معانيها.
- العناية بألفاظ الجرح والتعديل ودراستها من خلال تراجم الرواة التطبيقية للوصول إلى معانيها التي أرادها الأئمة النقاد.
- الوصية للباحثين في البحث والدرس لكتب الجرح والتعديل، للخروج بدراسات وأبحاث لها أثر في العناية بالرجال وأحوالهم وبيانها.

3 المراجع

أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت 259هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكادمي: فيصل آباد، باكستان.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي (762 هـ)، تحقيق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر: القاهرة، ط1، عام 1422هـ.

الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت 562 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، ط1، عام 1382 هـ.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي (628هـ)، أبو الحسن ابن القطان، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة: الرياض، ط1، عام 1418هـ.

تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز، يحيى بن معين (ت 233هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية: دمشق، ط1، عام 1405هـ.

تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (261هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم، مكتبة الدار: المدينة المنورة، ط1، عام 1405ه.

التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري(256هـ)، إشراف: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد الدكن، ط1، عام 1431هـ.

تقريب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد: سوريا، ط1، عام 1406 هـ.

تهذيب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية: الهند، ط1، عام 1326هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الرسالة: بيروت، ط1، عام 1400هـ.

الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (354هـ)، إشراف: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد – الدكن، ط1، عام 1393هـ.

الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم(327هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد الدكن - الهند، ط1، عام 1271هـ.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (275هـ)، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط1، عام 1403هـ.

سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط3، عام 1405هـ.

الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (322هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية: بيروت، ط1، عام 1404هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد الدار قطني (385هـ)، عارض أصوله: محمد بن صالح الدباسي، مؤسسة الريان: بيروت، ط3، عام 1432هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر: بيروت، ط3، عام 1409 هـ.

المجروحين من المحدثين، محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي (354هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد، دار الصميعي: الرياض، ط1، عام 1420هـ.

المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط1، عام 1431هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة: بيروت، ط1، عام 1382هـ.

References 4

Conditions of Men, Ibrahim bin Yaqoub bin Ishaq Al-Saadi Al-Jawzjani (d. 259 AH), (in Arabic) edited by: Abdul-Aleem Abdul-Azim Al-Bastawi, academic hadith: Faisalabad, Pakistan.

Complete Tahdheeb Al-Kamal fi Asma Al-Rijal, Aladdin Mughalatay bin Qulaij bin Abdullah Al-Masry Al-Hanafi (762 AH), (in Arabic) edited by: Adel bin Muhammad - Osama bin Ibrahim, Al-Farouq Al-Hadithah Printing and Publishing: Cairo, 1st edition, 1422 AH.

Biographies of Noble Figures, Muhammad bin Ahmed bin Othman Al-Dhahabi (748 AH), (in Arabic) edited by: a group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation: Beirut, 3rd edition, 1405 AH.

Al-Du'fa' al-Kabir, Muhammad bin Amr bin Musa bin Hammad Al-Uqaili Al-Makki (322 AH), (in Arabic) edited by: Abdul Muti Amin Qalaji, Dar Al-Maktabah Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, 1404 AH.

The causes contained in the Prophetic Hadiths, Ali bin Omar bin Ahmad Al-Dar Qatni (385 AH), reviewed by: (in Arabic) Muhammad bin Saleh Al-Dabbasi, Al-Rayyan Foundation: Beirut, 3rd edition, 1432 AH.

Al-Kamil in Weak Men, Abdullah bin Adi Al-Jurjani (365 AH), (in Arabic) edited by: Dr. Suhail Zakkar, Dar Al-Fikr: Beirut, 3rd edition, 1409 AH.

The wounded among the hadith scholars, Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad al-Tamimi al-Darimi al-Busti (354 AH), (in Arabic) edited by: Hamdi Abd al-Majid, Dar al-Sumai'i: Riyadh, 1st edition, 1420 AH.

Al-Mughni fi al-Du'afa', Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz Al-Dhahabi (748 AH), (in Arabic) edited by: Dr. Nour al-Din Atar, 1st edition, 1431 AH.

The balance of moderation in criticizing men, Muhammad bin Ahmed bin Othman Al-Dhahabi (748 AH), (in Arabic) edited by: Ali Al-Bajjawi, Dar Al-Ma'rifa: Beirut, 1st edition, 1382 AH.

Genealogies, Abdul Karim bin Muhammad bin Mansur Al-Sam'ani Al-Maruzi (d. 562 AH), (in Arabic) edited by: Abdul Rahman bin Yahya Al-Muallami and others, Council of the Ottoman Encyclopedia: Hyderabad, 1st edition, year 1382 AH.

Explanation of Illusion and Illusion in the Book of Ahkam, Ali bin Muhammad bin Abdul Malik Al-Himyari Al-Fassi (628 AH), Abu Al-Hasan Ibn Al-Qattan, (in Arabic) edited by: Dr. Al-Hussein Ait Saeed, Dar Taiba: Riyadh, 1st edition, 1418 AH.

The History of Ibn Ma'in - Narrated by Ibn Mahrez, Yahya ibn Ma'in (d. 233 AH), (in Arabic) edited by: Muhammad Kamel Al-Qassar, Arabic Language Academy: Damascus, 1st edition, 1405 AH.

History of Trustworthy Persons, Ahmed bin Abdullah bin Saleh Al-Ajli Al-Kufi (261 AH), (in Arabic) edited by: Abdul-Aleem Abdul-Azim, Al-Dar Library: Medina, 1st edition, 1405 AH.

Al-Tarikh Al-Kabir, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah Al-Bukhari (256 AH), supervised by: (in Arabic) Muhammad Abdul Mu'id Khan, The Ottoman Encyclopedia: Hyderabad Al-Dakkan, 1st edition, 1431 AH.

Taqrib al-Tahtheeb, Ahmad bin Ali Ibn Hajar al-Asqalani (852 AH), (in Arabic) edited by: Muhammad Awama, Dar al-Rashid: Syria, 1st edition, 1406 AH.

Tahdheeb al-Tahdheeb, Ahmad bin Ali Ibn Hajar al-Asqalani (852 AH), (in Arabic) Nizamiyya Encyclopedia Press: India, 1st edition, 1326 AH.

Tahdheeb al-Kamal fi Asma al-Rijal, Yusuf bin Abdul Rahman bin Yusuf al-Mazzi (742 AH), (in Arabic) edited by: Dr. Bashar Awad Maarouf, Dar Al-Resalah: Beirut, 1st edition, 1400 AH.

Al-Thiqat, Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad ibn Hibban al-Busti (354 AH), (in Arabic) supervised by: Muhammad Abdul Mu'id Khan, The Ottoman Encyclopedia: Hyderabad - Deccan, 1st edition, 1393 AH.

Al-Jarh wal-Ta'deel, Abdul Rahman bin Muhammad bin Idris bin Al-Mundhir Al-Tamimi Al-Hanzali Al-Razi Ibn Abi Hatim (327 AH), (in Arabic) Council of the Ottoman Encyclopedia: Hyderabad Deccan - India, 1st edition, 1271 AH.

The Questions of Abu Ubaid Al-Ajri Abu Dawud Al-Sijistani in Al-Jarh wal-Tadhil (275 AH), (in Arabic) edited by: Muhammad Ali Qasim Al-Amri, Deanship of Scientific Research at the Islamic University: Medina, 1st edition, 1403 AH.